

والمفصولين من وظائفهم المدنية والعسكرية". وبحسب وكالة خبر فإن نائبة رئيس فريق المصالحة والعدالة الانتقالية، الدكتورة طيبة بركات، حاولت قراءة المادة الجديدة عندما طلب منها إكمال قراءة التقرير، غير أن رئيس الجلسة سلطان العتواني منعها من الحديث، لتشهد الجلسة مشادات وفوضى زُفعت على إثرها الجلسة إلى السبت المقبل.

كاهل المتضررين منها في إطار جبر الضرر الجماعي وإيلائهم اهتماماً مستقبلياً خاصاً في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والخدمية وإنصافهم كبقية الضحايا. وأوضحت المصادر أن الإمانة العامة للحوار عمدت إلى تزويجات جديدة تضمنت مادة بديلة تنص على: "تلتزم الدولة بالاعتذار وجبر الضرر والتعويض العادل لمن تضرر، وانتهكت حقوقهم خلال أية حروب وتلتزم بمعالجة أوضاع المبعدين

الأحداث التي شهدتها "المناطق الوسطى"، في سببها التفرقة العنصرية التي شاعت في فترات سابقة في الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار «الربيع»، والتي تم فيها استعراض التقرير المقدم من فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. حيث احتدمت خلافات شديدة بين أعضاء المؤتمر بعد قيام رئاسة مؤتمر الحوار بإلغاء مادة تتعلق بإلزام الدولة بإزالة آثار حروب المناطق الوسطى، ورد الحقوق ورفع الضرر عن

عزوف شعبي عن مخرجات الحوار

تقرير المصالحة ووثيقة «بن عمر» رفعتا وتيرة العناد

استفزز أبناء حضرموت لأنه يشرع لمذابح



واضح جداً أن الشارع اليمني غير متفاعل مع تقارير فريق مؤتمر الحوار الوطني ويشعر أنها لا تعنيه.. وهذا يؤكد أن هذه المخرجات أو التقارير تعد وفقاً لمعايير حزبية بحتة ولا تلبى تطلعات الشعب اليمني، ولا تحترم إرادته وثوابته الوطنية المقدسة..

نفس الوجبة في مؤتمر الحوار تتكرر في الفضائيات وفي الصحف وفي منابر المساجد.. ونفس الكتاب.. هم نفس المراسلين لوسائل الإعلام ونفس ممثلي المنظمات والشباب يكررون أنفسهم بطريقة مبتذلة لا تعبر عن سمو أخلاق المدافعين عن قضايا الشعب اليمني ومستقبل أبنائه.

المادة 77 أسقطت المصالحة الوطنية بتعمد حزبي

إن هذا العزوف والإحباط هو نتاج عدم مصداقية اطراف سياسية في الحوار على معالجة الأزمة، كما مثل عدم تطبيق المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن انتكاسة كبيرة لدى الشارع اليمني الذي راهن عليها للخروج من الأزمة الطاحنة التي انهكت البلاد والعباد.

والأخطر من كل ذلك أن تمديد فترة مؤتمر الحوار الوطني وطرح مبادرة دولية جديدة كلها قضايا أكدت أن ثمة فارقاً بين الحوار الوطني والحوار الحزبي وزاد الطين بلة، الأمر الذي جعل اليمنيين إما يذهبون إلى ساحات القتال لفرض أجندتهم، أو يخرجون لاحتلال المرافق الحكومية بالقوة ومهاجمة المعسكرات وإحراق الممتلكات وتدمير المساجد تاركين تقارير فريق الحوار على طريقة كل يغني على ليله.. والقوي هو الذي سوف يثبت حضوره في الميدان..

صراحة.. الشارع اليمني عنده حق عندما يبصق على تقارير فريق حزبية على صفحات الجرائد.. ولا نلومه عندما يشاهد مسلسلات الاطفال أو أفلام المصارعة هرباً من تنظيرات فريق الحوار الحزبي على شاشات التلفزيونات.

فعلت تقارير فريق الحوار رفعت الضغط ومرض السكري لدى الحراك والحوثيين، وجاءت وثيقة بن عمر لتعمق الجرح ودفع بعض أبناء حضرموت المسالمين على مدى التاريخ لأن يخرجوا عن طورهم.. بعد أن وجدوا أن تقرير فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية يتم فيها العبث بمستقبل البلاد والشعب بطريقة صبيانية.. ولا تعبر عن حقيقة معاناة شعب تُسلب حقوقه وتسفك دماء خيرة أبنائه يومياً،

عوانق دون تنفيذ هذه المادة.. الخ. تصوروا.. هذه المادة تشير بوضوح إلى أعمال المساءلة والمحاسبة والانتقام وكذا إلى مخالفة واضحة للمبادرة وأليتها.

وليس هذا فحسب بل إن المادة (71) تنص على إشراك الضحايا في جميع برامج العدالة الانتقالية وهذا يؤسس إلى أن يكون الضحية في موقع المدعي والحاكم في نفس الوقت وهذا لا يتفق مع أي معايير للعدالة مطلقاً.

وفي المادة (77) الخاصة بهيئة العدالة الانتقالية نجد أن تسمية الهيئة أغفل المصالحة الوطنية تماماً ولم يعد في تسمية الهيئة ومبادئ العدالة ما يشير مطلقاً للمصالحة الوطنية ويجب أن تكون الهيئة هي هيئة المصالحة والعدالة.

والفقرة (د) تحقيق مبدأ اعتراف واعتذار الجناة للضحايا، هذا الأمر سيؤدي إلى أعمال التآمر خاصة في مجتمع قبلي لا يؤمن بإسقاط الدماء وحقه في التآمر.

والفقرة (و) الكشف عن الحقيقة أساس للعدالة لا يجوز أن تحول دون تحقيقه أي عوائق، هذه الفقرة تتحدث عن إلغاء الحصانة صراحة.. وهذا مخالف للمبادرة الخليجية وأليتها، ويظهر طغيان العمل الحزبي على العمل الوطني.

والأسوأ من ذلك أن المادة (70) التي تنص على القيام بالتحقيقات والكشف عن الانتهاكات واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم التنصل عن المسؤولية وفي حال عدم التعاون يخضع هذا الطرف للملاحقة القضائية ولا يجوز أن تحول أية

وتشهير وكيل تهم تؤدي للتآمر والانتقام. والمضحك أو المثير للسخرية أن المادة (11) المتعلقة باتفاقيات مكافحة الإرهاب فقد تم حشرها بطريقة عجيبة، إذ أن هذه المادة لا تعتبر نافذة إلا بعد المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، وهذا الأمر سيضيع أي جهود للدولة في مكافحة الإرهاب وسيوقف أي تعاون خارجي لدعم هذه الجهود وخاصة في ظل المقترحات المطروحة بتشكيل سلطة تشريعية تمثل فيها جميع المكونات الموجودة بمؤتمر الحوار الوطني.

أما المادة (69) الفقرة (ج) فتؤكد على ضمان عدم إفلات منتهكي حقوق الإنسان وتنصلهم من المساءلة لتطبيق عدالة جنائية.

رفض واسع لمخطط

سامي غالب: الوثيقة تؤسس لفوضى عارمة في اليمن

خلق نوع من المعالجات بدلاً من الانتقال إلى تقسيم اليمن لأقاليم، فالشعب اليمني عبر التاريخ شعباً واحداً حتى في وقت التشظير ووجود دولتين لم يحس أنه شعبين، كذلك في ظل وجود الاستعمار لم تستطع بريطانيا وهي محتلة لجنوب اليمن منع أبناء الجنوب من السفر والانتقال

الوطنية. وأكد المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه مجدداً تمسكهم والتزامهم بمبدأ التوافق الوطني بغية الوصول إلى قواسم مشتركة تحافظ على منجزات الثورة والجمهورية والوحدة وتمنح الدولة الاتحادية فرصة النجاح والبقاء والاستمرارية.. وعلى ذات الصعيد يرى الكاتب والصحفي سامي غالب أن الوثيقة (تؤسس - على الضد من عنوانها - لفوضى عارمة في اليمن، وتحفز لقضايا جديدة أشد عصبوية في اليمن عموماً، شماله قبل الجنوب، وتزج باليمنيين العاديين في أتون حروب أهلية)

ويرى الدكتور منصور الزداني -أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة صنعاء- انه كان من الممكن

من جمعة 22 مايو بمدينة السبعين بالعاصمة صنعاء، تخوض اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وقيادات احزاب التحالف نقاشات مطولة في ظل ضغوطات سياسية وتهديدات دولية تهدف لاثناء المؤتمر وحلفائه عن موقفهم الرفض التوقييع على وثيقة حلول القضية الجنوبية دونما استيعاب ملاحظاتهم على بعض مضمونها .

ويقف المؤتمر الشعبي العام وحلفائه متمسكاً بموقفه في مواجهة بنود الغامض في الوثيقة وذلك بعد توقيع الحزب الاشتراكي والناصري توقيعاً مشروطاً .

وقسمت الوثيقة التي قدمها المبعوث الاممي لليمن السيد جمال بنعمر الساحة السياسية ومكونات مؤتمر الحوار الوطني إلى ثلاثة اقسام مابين مؤيد ، ومؤيد بشروط ، ورافض لبعض مضمونها التي وصفت بالمفخخة ولا تساعد على ايجاد حل عادل وجذري للقضية الجنوبية.

وقدم ممثلو المؤتمر الشعبي العام في فريق القضية الجنوبية عدد (9) ملاحظات على بنود ومضامين الوثيقة ، مؤكداً التزامهم بالسعي والبحث عن حلول عادلة للقضية الجنوبية ، وبما يرضى الامل في المحافظات الجنوبية والشرقية ويمكن الشعب اليمني من تجاوز الأزمة التي ألقت بظلالها على الوحدة

متابعة/جميل الجعدي